

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

أو تطوعت بصوم أو حج : فلا نفقة لها .
قوله أو تطوعت بصوم أو حج فلا نفقة لها .
وهذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب .
وجرم به في الهدایة و المذهب و مسبوك الذهب و المستوعب و الخلاصة و المحرر و النظم
وغيرهم .
وقدمه في الفروع وغيره .
وقيل : لا تسقط النفقة بصوم التطوع اختياره في الرعایة .
وقال : إن جاز له إبطاله فتركه .
وفي الواضح : في حج نفل إن لم يملك منعها وتحليلها : لم تسقط .
فائدتان : .
إحداهما : لو صامت لکفارة أو نذر أو لقضاء رمضان ووقته متسع بلا إذنه : فلا نفقة لها
على الصحيح من المذهب .
وقيل : لها النفقة في صوم قضاء رمضان .
ونقل أبو زرعة الدمشقي : تصوم النذر بلا إذن .
وقال في الواضح : في صلاة وصوم واعتكاف منذور وجهان .
الثانية : لو حبست بحق أو ظلما فلا نفقة لها على الصحيح من المذهب .
جزم به أكثر الأصحاب .
وقيل : لها النفقة وهو احتمال في الرعایة الكبرى .
وهل له البيتوة معها ؟ فيه وجهان .
وأطلقهما في الفروع و الرعایة .
قلت : الصواب أن له البيتوة معها .
قوله وإن بعثها في حاجة يعني له أو أحرمت بحجة الإسلام : فلها النفقة .
هذا المذهب وعليه الأصحاب بشرط أن تحرم في الوقت من الميقات .
وقال في التبصرة : في حج فرض احتمال كنفقة زائدة على الحضر .
فائدة : لو سافرت لنرهاة أو تجارة أو زيارة أهلها : فلا نفقة لها وفيه احتمال وهو وجه
في المذهب وغيره